

خالد لقاء عقده "باسيا" حول الأملاك والعقارات الوقفية بالقدس

المتحدثون: لا تعامل مع التسوية الإسرائيلية لأنها جزء من مشاريع استيطانية لترسيخ السيادة على المدينة



القدس-مراسل "القدس" الخاص- قال خبراء في التخطيط والهندسة والقانون وسياسيون ومختصون في الشأن الفلسطيني: "ان القدس بعقاراتها وارضياتها تواجه أخطر للشاريع التهويدية الاستيطانية منذ احتلال القدس عام ١٩٦٧ وهو قرار الاحتلال القاضي "بتسوية الأراضي والأموال"، مؤكداً ان الهدف من ذلك، هو الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي ومئات العقارات وخاصة داخل البلدة القديمة. جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقده "باسيا"-الجمعية الأكاديمية الفلسطينية في القدس، لدراسة الشؤون الدولية في فندق اللجسي شارع نابلس، بالمدينة، حيث قدم الدكتور مهدي عبد الهادي رئيس الجمعية مداخلة استعرض فيها اهداف تلك التسوية وللرجعيات التي عليها ان تنزل الرد على هذا المشروع الإسرائيلي التهويدي الاستيطاني الخطر.

وقدم عبد الهادي التحدث الأول في اللقاء، وهو الدكتور رامي نصر الله رئيس مركز التعاون والسلام الدولي "IPCC"، حيث استعرض بالخرائط والصور المخططات التنظيمية الاسرائيلية التي يجري العمل عليها بوتيرة عالية في القدس الشرقية في السنوات القليلة الماضية، ومن ضمنها مشروع تسوية الأراضي والعقارات، مؤكداً ان هذا المشروع ليس بمعزل عن معظم المخططات التي تقوم بها بلدية الاحتلال وانها ذات طابع اقتصادي ولوظائف تشغيلية وتجارية وتخصص ايضا مساحات كبيرة للمناطق الفتوحة والمؤسسات العامة الحكومية وتجاهل شائقة العاكسة للمقدسين والحاجة الى تطوير قطاع الاسكان . واكد نصر الله ان مركز مدينة القدس لم يتغير منذ احتلالها في العام ١٩٦٧، حيث تم تجريد التطوير وتحديد نسبة البناء للتضييق على المقدسين واليوم تكتمل الصورة بإجراءات التسوية التي يبراد منها سلب للزيد من الأراضي والعقارات. وقال ان مناطق واسعة من المدينة كانت مجمدة مثل منطقة المصراة التي تفضي الى اهم أبواب البلدة القديمة وهو "باب العمود"، كذلك في المقابل للشاريع التنظيمية في القدس الغربية يقارب الواحد منها مثل هذه المساحة فعلى سبيل المثال مخطط جنوب غرب الماحة تبلغ مساحته التطويرية لاستخدامات التشغيل والتجارة قرابة ١,١ مليون متر مربع، ومخطط تليوت بمساحة ١,٢ مليون متر مربع لاستخدامات تطويرية اقتصادية، كما يمتد مخطط مدخل المدينة الغربي (شارع واحد) مليون متر مربع بارتفاعات تزيد على ٣٠ طابقاً وهناك مقترحات ٥,٠ طابقاً، الامر الذي يتناقض مع طبيعة القدس كمدينة تاريخية ويشوه للشهد العام لها

التسوية فكيف يمكن للمقدسين التصدي لهذا المشروع الضخم والخطر في ظل غياب خطة فلسطينية رسمية؟. وختم بالقول ان التسجيل يتضمن رسوما باهظة ليس بالمستطاع دفعها، اضافة الى مشكلات الوكالات الدورية. وقد يترتب عنه مشاكل وصراعات داخلية واعمال قتل وشجارات ومشاكل تضرب السلم الاهلي، وصفقات وتسريب عقارات وتهجير من المدينة بعد أن يتسنى لإسرائيل السيطرة على ٦٠٪ من اراضيها وعقاراتها.

من جانبه، قال المهندس عدنان الحسيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دائرة القدس في الداخلة الاخرة خلال اللقاء: "لا يمكن البحث في بدائل لهذه التسوية الإسرائيلية التي همها وهدفها سلب المقدسين اراضهم وعقاراتهم، وسبق وناقشنا هذه الخطة وان الموقف منها راسخ بالرفض المطلق، لانها عملية تجميلية للشاريع الإسرائيلية في القد الشرقية المحتلة التي يبراد منها ان لا يبقى في القدس إلا ١٠٪ من السكان لا يسيطرون على أراضي ومعظم مبانيتها متاحف ومؤسسات حكومية وتشغيلية .

وأضاف الحسيني ان الشعب الفلسطيني بحاجة لقرارات بحجم هذه اللصائب، فلا نريد ان نتعامل مع هذه التسوية الإسرائيلية الاستيطانية، وهذا المشروع مرفوض فلسطينياً و اردنياً ولايد من الضغط على الاحتلال لتجميده، فالقضية معقدة والحل بالرفض والعصيان الشعبي لهذه التسوية الظالة والاستيطانية. وشدد على ان أي مقدسي لديه أي شك بوجود مشكلة لا يقترب من دوائر التسوية والأراضي وحارس أملاك الغائبين، وقال ان الوضع مظلم وصعب، وهناك دائرة في وزارة شؤون القدس لديها طواقم محامين ممكن استشارتهم والاستعانة بهم في هذا الخصوص.

التسوية جاء في المصراة لسلب ما يزيد على ٢٠٠٠ عقار ونقلها لشركات ومؤسسات حكومية استكمالاً لمشروع السيطرة والسيادة وسلب للممتلكات الفلسطينية وفق قرارات الحكومة . من جانبه قال المحامي فهد الشويكي من مجلس اوقاف القدس في مداخلة: "ان التسوية الإسرائيلية لم تعترف بأعمال التسوية الأردنية قبل ١٩٦٧ لذلك بدأت التسوية من جديد من الصفر أي بمعنى آخر ان دائرة الأوقاف باملاكها وعقاراتها وارضياتها مضطرة لتسجيل هذه الأراضي والعقارات من جديد والتسوية ومأمورها وقاضية حق الاعتراض والنظر في اوراقها ومستنداتها.

وأضاف ان للتسوية بعد فلسطيني وعربي واقليمي، فالأردن صاحب الولاية والرعاية للمقدسات والأوقاف الإسلامية والمسيحية، أي الدور السياسي والضغط والمعاهدات، مشيراً الى ان معاهدة وادي عربة في العام ١٩٩٤ نصت على ان أي املاك للأردنيين من اصل فلسطيني بعد المعاهدة وليس قبلها يمكن استعادتها من حارس أملاك الغائبين.

وتابع يقول: ان أي فلسطيني يعيش في الأردن له عقارات في الضفة او القدس ما قبل المعاهدة وقبل العام ١٩٩٤ بعد لحارس أملاك الغائبين، اما ان كان تم شراء العقار بعد تاريخ المعاهدة فلا علاقة للحارس به، مؤكداً ان ذلك عين فاحش، متساللاً: من يستطيع بعد المعاهدة الدخول وشراء أراضي وعقارات من الفلسطينيين في الأردن مثلاً في ظل الظروف الراهنة؟.

ولفت الشويكي الى عقبات عملية تسجيل المقدسين ان قرر احدهم التوجه للتسجيل وكل أوراقه سليمة، فيواجه بالضرائب الباهظة وكل صفقة او وكالة دورية يجب ان تمر على حارس أملاك الغائبين. واكد ان الحل الوحيد من اللسوى السياسي، معاملة القدس كأرض محتلة. وقال لا أمل في القضاء والقانون العنصري الإسرائيلي فمليارات الشواكل رصدت لهذه

وأشار نصر الله الى اخراج مناطق واسعة من التخطيط وقال ان البلدة القديمة هي قلب للخط وهي المستهدفة، فيما تم التركيز على الاحياء التي هي امتداد للبلدة ومع التعتميم على ما يجري فيها، حيث تضم المقدسات والكثير من المدارس. وقال ان مخطط التسوية ومشروع التسوية ليس بمعزل عما يجري ويخطط من مشاريع متشابكة ومعقدة مع بعضها البعض لهدف واحد وهو الاستيطان والتهويد وسلب للمقدسين للزيد من الأراضي والعقارات.

ولفت الى ان هذا المخطط تم تقديم بمبادرة من شركة "عيدن" التابعة لبلدية الاحتلال، علماً أن معظم الاراضي التي يضمها المخطط والبالغ مساحتها ٤٦ دونما صادرة من قبل الحكومة الإسرائيلية (كانت واقعة ضمن منطقة الحرام الى الغرب من باب العمود). أي أن هذين المخططين (وادي السيليكون ومخطط فنادق مثل المصراة) سيكونان بمثابة ثقبين أسودين يعلمان على تهميش وتفريغ مركز المدينة من سكانه ومن كافة النشاطات والاعمال السياحية والتجارية والتوظيفية والمؤسساتية مما سينعكس سلباً على البلدة القديمة. كما يسعى مخطط ميدان باب العمود الى فرض اسرائيل سيطرتها المطلقة على هذا الحيز الذي يشكل هوية مدينة القدس وبوابتها الاولى فلسطينياً.

وأضاف ان التعامل بمعايير تميزية تفضيلية للمستوطنات الاسرائيلية والاحياء اليهودية في القدس الغربية من حيث استخدامات الأراضي والكتافات للمساحات وعدد الطوابق اذ ان المخططات العامة للاحياء الفلسطينية تقيد عدد الطوابق من ٤ الى ٥ في الاحياء الداخلية القريبة من البلدة القديمة و ٤-٨ طوابق في الاحياء الشمالية (بيت حنينا وشعفاط)، وفي الاحياء الجنوبية يتراوح عدد الطوابق التي يمكن بناؤها من ٣ الى ٦ طوابق. وختم نصر الله بالقول: ان مخطط